

عملية داخل اسرائيل والمناطق المحتلة في الفترة بين ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ والاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، وكانت خسائر اسرائيل فيها ٣٠٢ قتيلًا، بينهم ٢٨٨ عسكرياً، و٨٦١ جريحاً، بينهم ٨٣٣ عسكرياً. ويتضاعف العدد تقريباً باضافة خسائر المعارك التي دارت، في العام عينه، بين الجيوش العربية النظامية (الجيش المصري على وجه الخصوص) والجيش الاسرائيلي. ففي تلك المعارك تكبدت اسرائيل ٢١١ قتيلًا و١٠٩٨ جريحاً<sup>(٢٢)</sup>.

وفي ذلك العام، اشتعلت، أيضاً، جبهة العمليات الخارجية. فالجبهة الشعبية، التي بقيت خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية، هاجمت طائرة اسرائيلية في مطار زيورخ، وثلاث مؤسسات تجارية في لندن، وعدة مبان في هولندا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية، واختطفت طائرة امريكية الى دمشق وفجرت<sup>(٢٣)</sup>.

وظلت جبهة الاردن هادئة على نحو غير عادي طوال العام. فقد اتسمت تصريحات المسؤولين الاردنيين بمجاملة العمل الفدائي. وعلى سبيل المثال، فان الملك حسين قال، في وسائل الاعلام البريطانية، ان للفلسطينيين الحق في حمل السلاح والقتال من أجل بلادهم وحقوقهم، وأنه لا يرغب في اخماد حركة المقاومة الفلسطينية، أو السيطرة عليها. ورئيس الحكومة، التلهوني، صرّح بأن حكومته ليست لها تحفظات من العمل الفدائي، الذي لا وصاية لأحد عليه، ولا علاقة للحكومات به<sup>(٢٤)</sup>.

وأبدت المنظمات الفلسطينية، من جهتها، حرصاً على التعايش السلمي مع الحكم الاردني، ما دام لا يضع العقبات الكبيرة أمام كفاحها المسلّح ضد اسرائيل. وعندما أعلن الملك حسين، في نيسان (ابريل)، في اثناء زيارة له لواشنطن، مشروعه ذا النقاط الست لتسوية أزمة الشرق الاوسط، والذي تضمن مبادئ ترتقي الى مستوى الكفر بالنسبة الى حركة المقاومة الفلسطينية في تلك الحقبة، كأنهاء حالة الحرب واحترام سيادة جميع بلدان المنطقة والاعتراف بحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة، الخ، اكتفت المنظمات الفلسطينية باعلان التنديد به، ورفضه.

لكن جو العلاقات الفلسطينية - الاردنية ما لبث ان توترت سياسياً، ونفسياً، ابتداء من ٣٠ حزيران (يونيو)؛ حين عين الملك حسين اللواء ناصر بن جميل قائداً عاماً للجيش الاردني، واللواء الركن علي الحيازي رئيساً لهيئة الاركان، والفريق عامر خمّاش وزيراً للدفاع، واللواء محمد رسول الكيلاني وزيراً للداخلية. فابن جميل والكيلاني، على وجه الخصوص، كانا معروفين بمنأوتهما للعمل الفدائي. وما زاد في ريبة الفلسطينيين حيال تلك التعيينات أنها جاءت في أعقاب تدمير اسرائيل قناة الغور الشرقية الاردنية، انتقاماً للعمليات الفدائية. وعلى الرغم من ان القائد الجديد للجيش الاردني صرّح مؤيداً العمل الفدائي، طلبت قيادة منظمة التحرير من الحكومة الاردنية ايضاحات حول طبيعة التغييرات في المناصب العسكرية، والامنية، واجتمع رئيس الحكومة، زيد الرفاعي، الى ممثلي قيادة المنظمة. ولاحقاً، اجتمع بهم الملك حسين، وسعى الى تبديد شكوكهم حيال النوايا الاردنية بالنسبة الى المقاومة. وفي ١٤ تموز (يوليو)، نفى متحدث عسكري اردني ان تكون لتلك التغييرات علاقة بسياسة جديدة تجاه الفدائيين، واعتبر ان القصد من اثاره الشكوك حولها احداث وقية بين القوات المسلحة الاردنية والفدائيين<sup>(٢٥)</sup>.

وفي مقابل عامها البارد في الاردن، واجهت المقاومة الفلسطينية عاماً ساخناً في لبنان. فالغارة الاسرائيلية على مطار بيروت تسببت في اسقاط الحكومة اللبنانية القائمة آنذاك، وتشكيل